



الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الملحق رقم 36



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان



الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
4	الأول - مقدمة
5	الثاني - أنشطة المفوضية
5	ألف - الآليات الدولية لحقوق الإنسان
8	باء - التنمية
11	جيم - السلام والأمن
14	دال - عدم التمييز
17	هاء - المساءلة
20	واو - المشاركة
23	الثالث - التنظيم والإدارة
24	الرابع - الاستنتاجات

الفصل الأول

مقدمة

- 1 - يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 141/48، لمحة عامة عن عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف ونيويورك وفي الميدان في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2023. وينبغي قراءة هذا التقرير مقترناً بالتقرير السنوي الذي يقدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/53/17)، ويتضمن التقرير لمحة عامة عن أنشطة المفوضية في الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 1 آذار/مارس 2023. وحتى 30 حزيران/يونيه 2023، كان للمفوضية 95 وجوداً ميدانياً في 89 بلداً.
- 2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ببعثات إلى إكوادور وأوزبكستان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكازاخستان وكولومبيا والنمسا وهاتي والولايات المتحدة الأمريكية. وزار المفوض السامي أيضاً إثيوبيا (وعمل مع المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني ورئيس الاتحاد الأفريقي) ونيروبي، كما أوفد بعثة إلى برن. واضطلعت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان ببعثة إلى روما وحضرت منتدى فيلينا في شيبينيك، كرواتيا؛ وزارت أيضاً بانكوك لافتتاح حلقة دراسية إقليمية وعقد اجتماعات مع كيانات منظومة الأمم المتحدة. وقامت الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان ورئيسة مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك ببعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واضطلعت أيضاً بمهام ذات ارتباطات رفيعة المستوى في إثيوبيا وآيسلندا وبلجيكا وكينيا.
- 3 - ومكّن الرفع التدريجي لتدابير مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم المفوضية من استئناف كامل نطاق أنشطتها، بما في ذلك البعثات الميدانية وأنشطة الحضور الشخصي. وواصلت المفوضية بنشاط تنفيذ ولايتها العالمية، بسبل منها الرصد والإبلاغ في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.
- 4 - وواصلت المفوضية، في تنفيذها لنداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، تحقيق أثر كبير، ولا سيما على الصعيد القطري، في كفالة أن تعمل الأمم المتحدة كمجموعة وتضع الناس وحقوقهم في صميم عملها. وقد تعزز ذلك بمبادرة حقوق الإنسان 75، التي تتمثل أهدافها الرئيسية في تعزيز عالمية الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة، والتطلع إلى المستقبل، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان تحت قيادة المفوضية.

الفصل الثاني

أنشطة المفوضية

ألف - الآليات الدولية لحقوق الإنسان

1 - الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

5 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات 69 استعراضا لتقارير الدول الأطراف واعتمدت 200 قرار بموجب إجراءات تقديم البلاغات الفردية. وفي 1 حزيران/يونيه 2023، كان هناك 378 تقريراً من تقارير الدول الأطراف، و 1 874 بلاغاً فردياً في انتظار الاستعراض. وسجلت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري حتى 1 حزيران/يونيه 2023 ما عدده 1 601 طلب لاتخاذ إجراءات عاجلة. وواصلت المفوضية العمل على تنفيذ مقترحات رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان لتعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات (انظر [A/77/228](#)).

6 - وفي 8 حزيران/يونيه 2023، عقدت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يوماً للمناقشة العامة بشأن مشروع التعليق العام رقم 1 بشأن أماكن الحرمان من الحرية. وزارت اللجنة الفرعية أيضاً جنوب أفريقيا وكازاخستان ومدغشقر. واعتمدت لجنة حقوق الطفل في أيار/مايو 2023 التعليق العام رقم 26 (2023) بشأن حقوق الطفل والبيئة مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ. وعقدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مناقشة عامة لمدة نصف يوم في 23 شباط/فبراير 2023 بشأن مشروع التوصية العامة رقم 40 المتعلقة بالتمثيل المتكافئ والشامل للمرأة في نظم صنع القرار.

7 - وناقشت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 24 شباط/فبراير 2023 مشروع تعليقها العام بشأن التنمية المستدامة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واعتمدت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، خلال دورتها الرابعة والعشرين المعقودة في آذار/مارس 2023، المشروع الأول لتعليقها العام رقم 1 بشأن حالات الاختفاء القسري في سياق الهجرة.

8 - ودعمت المفوضية، من خلال برنامجها لبناء القدرات لهيئات المعاهدات، المشاركة بين الدول والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، بما فيها أوزبكستان وأوكرانيا وبلير وبوروندي وتركمانستان وجزر كوك وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ودولة فلسطين وساموا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وفيجي وقيرغيزستان وكابو فيردي وكيريباس.

2 - مجلس حقوق الإنسان

9 - من خلال طرائق مختلطة، قدّمت المفوضية الدعم لمجلس حقوق الإنسان في عقد دورتين عاديتين وفي عقد الدورة الاستثنائية السادسة والثلاثين بشأن أثر النزاع الدائر في السودان على حقوق الإنسان.

10 - ودعم صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان مشاركة 27 مندوباً (16 امرأة و 11 رجلاً). ونظم الصندوق الاستثماري دورتين تعريفيتين بالحضور الشخصي للمندوبين قبل انعقاد الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان.

- 11 - وواصلت المفوضية تقديم الدعم لآليات التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، فيما يتعلق بإثيوبيا وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ونيكاراغوا، والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، إلى جانب إغلاق وحفظ المعلومات والأدلة من البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا⁽¹⁾.
- 12 - وواصلت المفوضية أيضا، وفقا للولاية الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، دراستها لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس بالإضافة إلى عملها المتعلق بالمساءلة فيما يتصل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسري لانكا.

3 - الاستعراض الدوري الشامل

- 13 - دعمت المفوضية اعتماد مجلس حقوق الإنسان لنتائج الاستعراض الدوري الشامل، في دورته الثانية والخمسين المعقودة في الفترة من 27 شباط/فبراير إلى 4 نيسان/أبريل 2023، وعقد دورتين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وأيار/مايو 2023. ويُسَـرَت مشاركة ممثلي 104 دول أعضاء في الإجراءات من خلال صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل. وساعدت المفوضية أيضا الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقارير. وخلال الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، عُقدت حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الإنجازات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من جانب صندوق التبرعات لآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للمجلس.

4 - الإجراءات الخاصة

- 14 - دعمت المفوضية مشاركة 59 ولاية من ولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان واللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة في مختلف عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والسلام والأمن، وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات، و "خطتنا المشتركة". ودعمت المفوضية توجيه 350 رسالة وإيفاد 36 زيارة قطرية قام بها المكلفون بولايات. وعقدت أيضا الاجتماع السنوي التاسع والعشرين للمقررين الخاصين والممثلين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس، مما أتاح فرصة للمكلفين بولايات لمناقشة القضايا والأولويات الاستراتيجية واعتماد القرارات المتعلقة بأساليب عملهم. وواصلت المفوضية جعل المعلومات المتعلقة بالمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وإنجازاتهم أكثر وضوحا، بسبل منها نشر المزيد من المعلومات عن أثرهم. ويقدم التقرير السنوي عن الإجراءات الخاصة، الصادر في نيسان/أبريل 2023⁽²⁾، لمحة شاملة عن الأنشطة المضطلع بها في عام 2022.

(1) انظر www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-is.

(2) انظر A/HRC/52/70 و A/HRC/52/70/Add.1.

5 - دعم عمل آليات حقوق الإنسان

- 15 - ركز المفوض السامي في تحديثه العالمي أمام الدورة الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان على التعاون بين الدول ومنظومة الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، داعياً الجميع إلى المشاركة في الآليات.
- 16 - ودعمت المفوضية إنشاء وتعزيز آليات وطنية لتقديم التقارير والمتابعة في إثيوبيا وإسواتيني وأوزبكستان وجيبوتي وسان تومي وبرينسيبي والفلبين وقيرغيزستان وليسوتو وماليزيا وملديف وموزامبيق وهندوراس. ودعمت المفوضية أيضاً الدول من خلال مناسبة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشمل ذلك القيام في أربعة بلدان بنشر قاعدة بيانات تتبّع التوصيات على الصعيد الوطني المعاد تصميمها. وقاعدة البيانات هي أداة تساعد الدول على إدارة وتتبع تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات وتساعد كذلك على إعداد التقارير.
- 17 - واضطلعت المفوضية بأنشطة لتعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفي تنفيذ التوصيات المنبثقة عنها، بما في ذلك في إثيوبيا وإكوادور وإندونيسيا وأوزبكستان وأوكرانيا وباراغواي والبرازيل وبليز وبنما والبوسنة والهرسك وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتايلند وتوفالو وتونس وتونغا والجزر الأسود وجزر البهاما وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي ورواندا وساموا والسلفادور وسورينام والصومال وطاجيكستان وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفيجي وكازاخستان وكوستاريكا وماليزيا ومقدونيا الشمالية ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس.
- 18 - ومن خلال صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، دعمت المفوضية ثمان دول في تنفيذ التوصيات، وهي إسواتيني وجزر مارشال والجمهورية الدومينيكية وسانت كيتس ونيفس وطاجيكستان وغامبيا وكازاخستان وهايتي.
- 19 - وبعد اضطلاع المفوضية بأنشطة الدعوة، اتخذ جنوب السودان، في 24 شباط/فبراير 2023، خطوات للانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، وكذلك إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽³⁾.

6 - الصناديق الإنسانية

- 20 - قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرّق المعاصرة 38 منحة سنوية لمساعدة أكثر من 7 700 ضحية في 32 دولة، فضلاً عن 9 منح في إطار الدعوة الخاصة لمنطقة الساحل لمساعدة أكثر من 5 000 ناج من الرّق التقليدي والمتوارث في 4 دول. وقدم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب 184 منحة سنوية من منح المساعدة المباشرة لمساعدة أكثر من 53 000 ضحية في 90 دولة، فضلاً عن 6 منح سنوية لبناء القدرات و 6 منح للمساعدة المباشرة في حالات الطوارئ. وتلقى هذان الصندوقان أيضاً 138 طلباً و 309 طلبات، على التوالي، للمشاريع التي سيتم تنفيذها في عام 2024، وهو ما يمثل زيادة طفيفة للأول وزيادة بنسبة 17 في المائة للأخير مقارنة بطلبات عام 2023.

(3) انظر بيان وزير الخارجية والتعاون الدولي لجنوب السودان الذي أدلى به أمام مجلس حقوق الإنسان، آذار/مارس 2023. انظر أيضاً البيان الصحفي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، 26 شباط/فبراير 2023، متاح في الرابط التالي: <https://achpr.au.int/en/news/press-releases/2023-02-26/african-commission-welcomes-accession-south-sudan-various-regional>.

باء - التنمية

1 - خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

21 - تواصل المفوضية تقديم المشورة التي تركز على البلدان لتعزيز إدماج حقوق الإنسان والنهج القائمة على حقوق الإنسان في الخطط والسياسات الإنمائية، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2023، دعمت المفوضية الوجود الميداني للأمم المتحدة بالتحليلات وتقديم المشورة في مجال حقوق الإنسان لما عدده 23 تحليلاً قاطرياً مشتركاً وعمليات أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة⁽⁴⁾.

22 - وقدمت المفوضية أيضاً الدعم والتوجيه بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية إلى مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك بوركينا فاسو والبوسنة والهرسك وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وطاجيكستان وملديف والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي. وشاركت المفوضية في مختلف المنديات الإقليمية بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك حلقات نقاش ركزت على قيمة وضع حقوق الإنسان في صميم الجهود الرامية إلى استئناف التقدم المحرز في خطة عام 2030.

23 - وقدمت المفوضية، بوصفها الوكالة الراعية لأربعة مؤشرات من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تقارير عالمية عن قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين (16-10-1)، والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان (16-أ-1)، وانتشار التمييز (10-3-16/ب-1)، وانتشار الوفيات من المدنيين في حالات النزاع (16-1-2)⁽⁵⁾. وفي نيسان/أبريل 2023، عقدت المفوضية اجتماعاً بين الدورتين لمجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان وخطة عام 2030، اتُخذ في أعقاب قرار⁽⁶⁾. وشدد المجلس في القرار على أهمية اتباع سياسات تربط حقوق الإنسان بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ودعا المفوضية إلى زيادة المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول في هذا المجال الحيوي.

24 - واشتركت المفوضية، مع منظمة العمل الدولية، في قيادة أعمال شبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بحقوق الإنسان، و 'عدم ترك أحد خلف الركب'، والتنمية المستدامة. وتشارك الشبكة بنشاط مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لنشر أداة على الإنترنت وتقديم الدعم التقني بشأن المبادئ التوجيهية مثل النهج القائم على حقوق الإنسان؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وعدم ترك أي شخص خلف الركب، بهدف معالجة أوجه عدم المساواة والأسباب الجذرية للتمييز.

25 - ونظمت المفوضية، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واللجان الإقليمية، حلقات دراسية شبكية بشأن مؤشرات الهدف 16 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي آسيا. وواصلت المفوضية أيضاً دعم عمل فرقة العمل المعنية بعدم التمييز والمساواة التابعة لفريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة.

(4) إثيوبيا، أنغولا، أوزبكستان، البحرين، بليز، بوركينا فاسو، تركمانستان، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غينيا الاستوائية، الفلبين، قيرغيزستان، كازاخستان، كولومبيا، ليسوتو، مصر، ملاوي، موريشيوس، ميانمار، هايتي.

(5) الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022 (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

(6) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 14/52.

2 - الحق في التنمية

26 - نظمت المفوضية الاجتماعية الرفيع المستوى لمجلس حقوق الإنسان احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإعلان الحق في التنمية، الذي عقد في 28 شباط/فبراير و 1 آذار/مارس 2023⁽⁷⁾. وفي آذار/مارس أيضاً، دعمت المفوضية تعميم مراعاة الحق في التنمية في عدة أنشطة لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. وفي 18 نيسان/أبريل، تعاونت المفوضية مع جامعة فري ستيت، بجنوب أفريقيا، لعقد حلقة دراسية شبكية عالمية بشأن أعمال الحق في التنمية في أفريقيا. وفي أيار/مايو، اشتركت المفوضية مع جامعة السلام في تنظيم مناسبة بشأن "الممارسات الجيدة في تفعيل الحق في التنمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب"⁽⁸⁾.

27 - وفي نيسان/أبريل، دعمت المفوضية الدورة السابعة لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية التي عقدت في نيويورك، بما في ذلك المناقشات بشأن نهج الحق في التنمية إزاء المواضيع الرئيسية المرتبطة بمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرر عقده في عام 2024.

3 - المؤسسات المالية الدولية

28 - في شباط/فبراير 2023، نشرت المفوضية النسخة النهائية من دراستها المرجعية بشأن سياسات الضمانات لمؤسسات التمويل الإنمائي. وقدمت المفوضية المشورة التقنية إلى المبادرة الدولية المعنية بالمناخ التي اتخذتها حكومة ألمانيا، التي تساعد على وضع أفضل الممارسات لمواءمة سياسة الضمانات مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وشاركت المفوضية في المشاورات المتعلقة بسياسات الضمانات المنقحة لمصرف التنمية الآسيوي. وواصلت المفوضية دعم تنفيذ منشورها المعنون "سبل الانتصاف في تمويل التنمية: التوجيه والممارسة"، بما في ذلك ما يتعلق بالنهج الجديد المقترح للإجراءات العلاجية التي تتخذها مؤسسة التمويل الدولية. وأسهمت المفوضية أيضاً بمدخلات في الموجز السياساتي للأمين العام بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي⁽⁹⁾، الذي شدد فيه، في جملة أمور، على الحاجة إلى الشفافية والمساءلة في إصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

4 - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

29 - وواصلت المفوضية تشجيع أصحاب المصلحة المعنيين وإسداء المشورة لهم، تمشياً مع مفهوم اقتصاد حقوق الإنسان، بشأن إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملية وضع السياسات في عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية. وتعاونت المفوضية مع الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في إثيوبيا وأذربيجان والأردن وأوغندا وأوكرانيا والبحرين وبربادوس وبوروندي والبوسنة والهرسك وتشاد وتيمور - ليشتي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي والسلفادور والسودان

(7) انظر المذكرة المفاهيمية للاجتماع الرفيع المستوى، متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/regular-sessions/session52/regular-session.

(8) انظر الموجز التنفيذي لمشروع الدراسة المتعلقة بهذا المشروع، متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/development/Draft-Study_Good-Practices-Operationalizing-Right-to-Dev.pdf.

(9) www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/regular-sessions/session52/regular-session.

وصربيا والصومال وغواتيمالا وغينيا - بيساو وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا والمكسيك ونيبال وهندوراس. وفي إطار 'مبادرة تلبية الاحتياجات المفاجئة'، نفذت المفوضية 13 مشروعا قطريا "لزرع بذور التغيير" من أجل دعم الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لوضع حقوق الإنسان في صميم التعافي الاجتماعي والاقتصادي وإعادة البناء بشكل أفضل. وشملت هذه المشاريع مجموعة من الحقوق، ولا سيما الحقوق المتعلقة بالصحة والغذاء والحماية الاجتماعية والتعليم.

30 - وفي السياق السوري، نظمت المفوضية والمقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية اجتماع مائدة مستديرة في 28 نيسان/أبريل، مع المجتمع المدني السوري والأطباء ووكالات الأمم المتحدة لمناقشة البنية التحتية للرعاية الصحية وأثر النزاع على الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، واستكشاف سبل المساءلة. وفي 24 أيار/مايو، نشرت المفوضية تقريراً عن الحق في الغذاء استناداً إلى دراستها للنزاعات بين المزارعين والرعاة في تشاد⁽¹⁰⁾.

5 - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

31 - أطلقت المفوضية عدة موارد لمساعدة شركات التكنولوجيا على فهم كيفية احترام حقوق الإنسان بشكل أفضل. وفي حزيران/يونيه 2023، نظمت المفوضية مشاورة لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن المسائل الجنسانية والتكنولوجيا ودور الأعمال التجارية⁽¹¹⁾.

32 - وعزز عمل المفوضية على الصعيدين الإقليمي والوطني معرفة أصحاب المصلحة بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وفهمها، بما في ذلك ما يتعلق ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. وعقب نشر التقرير الذي كلفت به المفوضية السامية بشأن ميانمار خلال الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، أعلنت شركة تجارية خاصة قرارها بتعليق جميع الأعمال الاقتصادية مع ميانمار⁽¹²⁾. وفي أيار/مايو 2023، استضافت المفوضية حواراً رفيع المستوى بين الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وأعضاء الكونغرس ووزراء حكومة هندوراس لصياغة خطة عمل من أجل معالجة الآثار السلبية لنماذج التنمية والمشاريع التجارية القائمة على حقوق الإنسان والبيئة.

33 - وواصلت المفوضية تنفيذ مشروع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أفريقيا للدعوة إلى تنفيذ معايير الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتعزيز المساءلة. وفي أيار/مايو، نظمت المفوضية في موزامبيق حلقة عمل بين النظراء مع ممثلي القطاع الخاص، والعاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية، بشأن تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان من جانب الشركات في البلد. وفي الكاميرون، عقدت المفوضية في حزيران/يونيه أيضاً حواراً دون إقليمي لمنطقة وسط أفريقيا بشأن وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وعقدت حوارات وطنية في موازاة ذلك في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والكونغو.

(10) Étude du Bureau du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, «Le droit à l'alimentation et les conflits agriculteurs-éleveurs au Tchad» (janvier 2023). متاح في الرابط التالي: www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/sdgs/19052023-Rapport-Etude-Droit-alimentation-et-Conflits-Agriculteurs-Eleveurs.pdf

(11) انظر www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/b-tech-project

(12) انظر A/HRC/52/21.

6 - البيئة وتغير المناخ وحقوق الإنسان

34 - عملت المفوضية بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة للإدارة البيئية وجهات أخرى للنهوض بحقوق الإنسان في بيئة صحية، تمشيا مع نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان و "خطتنا المشتركة" على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وشاركت المفوضية أيضا في مجموعة من المناقشات البيئية، بما في ذلك آخر المفاوضات بشأن المناخ. وأسهمت هذه المشاركة في إدماج حقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية واتساقا، أي على سبيل المثال في دعم الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والحيز المدني في نتائج مفاوضات بون بشأن المناخ؛ والنتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المتعلقة بفعالية واستدامة النهج القائمة على الحقوق للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ وتعزيز الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

جيم - السلام والأمن

1 - تقديم الدعم إلى بعثات السلام

35 - واصلت المفوضية دعم عناصر حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وسعت المفوضية، من خلال مشاركتها الاستراتيجية مع أعضاء مجلس الأمن وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، إلى تعزيز أو صون إدراج حقوق الإنسان في قرارات مجلس الأمن بشأن ولايات عمليات السلام في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال والعراق وليبيا ومالي وهايتي، وكذلك في أبيي.

2 - أطر بذل العناية الواجبة والامتثال في مراعاة حقوق الإنسان

36 - دعمت المفوضية تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بسبل منها إسداء المشورة والدعوة وتعزيز آليات صنع القرار والتنسيق على الصعيد القطري، في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة. وقُدِّم الدعم في أذربيجان وأرمينيا وإسواتيني وألبانيا وأوزبكستان وأوكرانيا وبوركينا فاسو وبورو والجبل الأسود وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجورجيا وسري لانكا والسودان وسيراليون وصربيا والصومال وطاجيكستان والعراق وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكازاخستان ولبنان وليبيا ومالي ومقدونيا الشمالية وموزامبيق ونيجيريا وهندوراس واليمن.

37 - وواصلت المفوضية تنفيذ مشروع إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة، بسبل منها العمل مع مراكز الامتياز التدريبية دون الإقليمية والوطنية وغيرها من مؤسسات التدريب. وواصلت المفوضية أيضا دعمها للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خلال عملية إعادة تشكيلها لتنفيذ إطارها للامتثال لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

3 - الوقاية والإنذار المبكر والاستجابة في حالات الطوارئ

38 - عززت المفوضية إنتاجها لتحليل المخاطر القائم على حقوق الإنسان، من خلال تحسين إدارة المعلومات والقدرة على تحليل البيانات. ويستند التحليل، الذي يركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتميز، إلى معلومات مستمدة من آليات حقوق الإنسان. وهو يشكل الأساس للمشاركة الاستراتيجية في العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك برنامج الأمين العام لمنع نشوب الأزمات واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

39 - وواصلت المفوضية دعم الاتحاد الأفريقي في إدماج حقوق الإنسان في نظامه للإنذار المبكر. وقامت المفوضية أيضا بتصميم وتنفيذ نماذج تدريبية بشأن إدماج حقوق الإنسان في الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. وفي إثيوبيا، شرعت المفوضية في عملية إنشاء آليات للإنذار المبكر على مستوى المجتمع المحلي، في منطقتي عفار وأمهرة.

40 - ونشرت المفوضية أفرقة لتلبية الاحتياجات المفاجئة في أنتيغوا وبربودا وبيرو وجمهورية مولدوفا وغواتيمالا وفيجي وكمبوديا وهايتي. ونشرت أيضا قدرة لتلبية الاحتياجات الإضافية المفاجئة على حدود الجمهورية العربية السورية، بغية تعميم الحماية في أنشطة الاستجابة للزلازل في الجزء الشمالي من البلد، وفي ميانمار. وفي فيجي، أسهمت المفوضية في الاستجابة لإعصار فانواتو المزدوج، بما في ذلك عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث.

41 - وواصلت المفوضية دعم مشروع يرمي إلى تعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بالعلاقة بين حقوق الإنسان والنزاعات، وإنشاء أداة تجريبية لمخاطر النزاع من أجل وضع مؤشرات ومنهجيات لحقوق الإنسان لتقييم البيانات واستخدامها في تحليل الإنذار المبكر.

42 - وواصلت المفوضية توثيق وفيات المدنيين المرتبطة بالنزاع والتحقق منها في 12 من أكثر النزاعات المسلحة دموية. وفي أيار/مايو 2023، سجلت المفوضية أول زيادة تتجاوز 53 في المائة في وفيات المدنيين المرتبطة بالنزاع منذ عام 2015. وفي أوكرانيا، نشرت المفوضية تقريرا عن معاملة أسرى الحرب، وتحديثا دوريا في نيسان/أبريل، وتقريراً عن حالات احتجاز المدنيين المتصلة بالنزاع في حزيران/يونيه⁽¹³⁾.

4 - بناء السلام

43 - عززت المفوضية عملها بدعم من صندوق بناء السلام، مما أتاح تمويل الأنشطة الحيوية. وحتى 30 حزيران/يونيه 2023، كانت المفوضية تسهم في تنفيذ 21 مشروعا يدعمها الصندوق في جميع المناطق. وفي هندوراس، تنفذ المفوضية مشروعين يهدفان إلى منع نشوب النزاعات المتصلة بالأراضي والأقاليم ومعالجتها من خلال بناء القدرات على الاستجابة المؤسسية وتوسيع الحيز المدني لمشاركة الشباب ومجتمعات السكان الأصليين والفلاحين والغاريفونا والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي.

(13) انظر www.ohchr.org/en/countries/ukraine.

5 - مكافحة العنف الجنسي والجسدي، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والاتجار بالأشخاص، وما يتصل بذلك من استغلال

44 - واصلت المفوضية إدماج النهج القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للاعتبارات الجنسانية والمتمحورة حول الضحايا في إطار الفريق المشترك بين الوكالات التابع لمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك في ما يلي: (أ) التقييم المشترك لترتيبات رصد أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع وتحليلها والإبلاغ عنها، في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال والعراق، و (ب) عمل هيئات التحقيق الدولية فيما يتعلق بإثيوبيا وإيران (جمهورية - الإسلامية).

45 - وفي العراق، نظمت المفوضية في أيار/مايو 2023 مناسبة جمعت ممثلين رئيسيين عن سلطات الدولة ذات الصلة لتحديد الثغرات التي تعيق الملاحقة القضائية الناجحة لمرتكبي العنف الجنائي ضد المرأة واستراتيجيات لتعزيز التنسيق بين جميع الكيانات ذات الصلة لضمان مساءلة مرتكبي العنف الإجرامي ضد المرأة.

46 - وواصلت المفوضية العمل المسند إليها بشأن الممارسات الضارة، بما في ذلك من خلال تقديم تقارير في الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان عن الاتهامات بالزواج بالإكراه وممارسة السحر⁽¹⁴⁾. وفي النيجر، دعمت المفوضية، في آذار/مارس 2023، تنظيم منتدى لشبكة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ضم ما يقرب من 150 مشاركا من ثمانية بلدان. ودعمت المفوضية أيضا عمل المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، في تعزيز المساءلة عن الاتجار المتصل بالنزاعات.

47 - وواصلت المفوضية متابعة الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين ترتكبهما قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة المأذون لها بموجب ولايات مجلس الأمن، سعيا إلى مساءلة الضحايا ومساعدتهم. وأسهمت المفوضية في إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان يركز على الضحايا في سياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها التي تتصدى للاستغلال والاعتداء الجنسيين. ووفرت المفوضية التدريب للشبكات المشتركة بين الوكالات فيما يتصل بالحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسيين في غواتيمالا وكولومبيا ولبنان وموزامبيق وفي غرب أفريقيا.

48 - وأوفدت المفوضية وحدة جديدة معنية بالعنف الجنسي والجسدي المتصل بالنزاع في أوكرانيا، بدعم من فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع.

6 - العمل الإنساني

49 - واصلت المفوضية تعميم نهج قائم على حقوق الإنسان في الأوضاع الإنسانية من خلال المشاركة في الأفرقة العاملة المعنية بالحماية ومجموعات الحماية ومع الأفرقة القطرية للعمل الإنساني في إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية مولدوفا وجنوب السودان والسودان والصومال وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وقيرغيزستان والكاميرون وكولومبيا ومالي وموزامبيق ونيجيريا وهايتي وهندوراس واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة، وفي المحيط الهادئ. وتقود المفوضية مجموعات الحماية في الأرض الفلسطينية المحتلة وهايتي. واستضافت

(14) انظر A/HRC/52/47.

المفوضية حلقة نقاش بشأن عنف العصابات وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والتحديات المتعلقة بالحماية في المنتدى الإنساني الأوروبي في آذار/مارس 2023.

50 - وواصلت المفوضية المشاركة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمجموعة العالمية للحماية، والمجموعة الصحية العالمية، وفريق الأمم المتحدة لإدارة أزمة كوفيد-19. وأسهمت المفوضية في إدماج انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أداة الخطورة الخاصة بإطار التحليل المشترك بين القطاعات 2,0 المستكمل، الذي يحدد المعايير العالمية لتقدير وتحليل الاحتياجات الإنسانية والمخاطر المتعلقة بالحماية.

دال - عدم التمييز

1 - مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

51 - واصلت مفوضية حقوق الإنسان دعم تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2023، عقدت المفوضية مشاورات افتراضية مع نشطاء المجتمع المدني المنحدرين من أصل أفريقي من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك لمناقشة التحديات وتناول الخبرات المتعلقة بالحقوق في المشاركة في الشؤون العامة.

52 - وفي عام 2023، أوفدت المفوضية مستشارين إقليميين للتصدي للتمييز العنصري وحماية الأقليات، بما في ذلك المنحدرين من أصل أفريقي، في بانكوك وبروكسل وبريتوريا وبيروت وسانتياغو. وفي آذار/مارس 2023، دعمت المفوضية إطلاق الشبكة الإقليمية للتنمية ومناهضة العنصرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تضم ناشطين منحدرين من أصل أفريقي.

53 - وفي آذار/مارس 2023، وفي إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، سلطت المفوضية السامية الضوء على العدالة العرقية، داعية الدول إلى اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي لأشكال التمييز العنصري المستمرة والناشئة وانتهاكات حقوق الإنسان التي طال أمدها، بما في ذلك تلك المتجذرة في موروثة الاسترقاق والاستعمار⁽¹⁵⁾.

54 - وفي جنوب أفريقيا، في إطار الاحتفالات بالشهر الوطني لحقوق الإنسان في آذار/مارس 2023، شاركت المفوضية في تنظيم مؤتمر وطني بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للدستور. وشاركت المفوضية أيضاً في حلقة نقاش بشأن استعادة إنسانيتنا المشتركة: حماية حقوق الإنسان من خلال مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب. وفي أيار/مايو، نظمت المفوضية حلقات دراسية بشأن جمع البيانات والرصد والإبلاغ عن حالات التمييز لفائدة مسؤولي البلديات وممثلي مكتب الحوكمة الرشيدة ومؤسسة أمين المظالم في كوسوفو⁽¹⁶⁾.

55 - وعقب بدء الدورة التدريبية الإلكترونية المعنونة "الأديان والمعتقدات وحقوق الإنسان: نهج الإيمان من أجل الحقوق"، نظمت منظمة الأديان من أجل السلام، وجامعة السلام، ومعهد الولايات المتحدة للسلام،

(15) انظر www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/concrete-action-needed-end-racial-discrimination-un-human-rights.

(16) تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سلسلة من المحادثات الشهرية. وفي إثيوبيا والعراق، واصلت المفوضية العمل مع أصحاب المصلحة للتصدي لأنماط العنف المنهجية ضد المجموعات الإثنية - الدينية.

2 - المهاجرون

56 - وأصدرت مفوضية حقوق الإنسان توجيهات بشأن رصد حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الهجرة⁽¹⁷⁾، فضلا عن دليل تدريبي يهدف إلى إدراج منظور حقوق الإنسان في سياسات الهجرة وفي تنفيذها⁽¹⁸⁾. واضطلعت ببعثات رصد، بما في ذلك إلى الحدود بين كولومبيا وبنما، وشمال أمريكا الوسطى، والحدود بين بنما وكوستاريكا، والحدود بين بيرو وشيلي. وأحرزت المفوضية مزيدا من التقدم في أنشطتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين في بوركينا فاسو، وتشاد، وليبيا، والمغرب، والنيجر، ونيجيريا.

3 - الشعوب الأصلية والأقليات

57 - قدمت مفوضية حقوق الإنسان التوجيه و/أو الدعم المالي لحماية الأقليات إلى أصحاب المصلحة الوطنيين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك في الأرجنتين، وأرمينيا، وأوغندا، والبرازيل، وبنما، والجبل الأسود، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وسري لانكا، والصومال، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكولومبيا، ومدغشقر. وتضاعف المفوضية جهودها لإشراك الصين في المساعدة التقنية، بما في ذلك في قضايا حقوق الأقليات. وفي أوائل عام 2023، أصدرت المفوضية الدليل المتعلق بحماية حقوق الأقليات، الذي وضع بالاشتراك مع الصندوق الاستئماني للمساواة في الحقوق.

58 - وفي سياق برامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية والأقليات، عينت المفوضية 32 من كبار الزملاء من الشعوب الأصلية والأقليات في 27 مكتبا ميدانيا للمفوضية وفريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفي المقر في جنيف. وفي حزيران/يونيه، أطلقت المفوضية وحدة باللغة البرتغالية في برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية.

59 - ودعم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية مشاركة 145 ممثلا للشعوب الأصلية (80 امرأة و 65 رجلا) من 49 بلدا في مختلف عمليات الأمم المتحدة. ودعمت المفوضية أيضا ولاية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية ووضع خطة العمل العالمية للعقد الدولي للغات الشعوب الأصلية للفترة 2022-2032.

(17) انظر الدليل إلى رصد حقوق الإنسان، الفصل 26 عن رصد وحماية حقوق الإنسان في سياق الهجرة متاح باللغة الإنكليزية عبر الرابط التالي: www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/2022-11-14/Chapter26-Monitoring-Protecting-HR-Migration.pdf

(18) *Towards a Human Rights-Based Approach to Migration: Training Guide* (United Nations publication, 2023).

4 - المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

- 60 - قدمت مفوضية حقوق الإنسان الدعم لإجراء حلقة نقاش بشأن موضوع "الحماية الاجتماعية: مشاركة المرأة ودورها القيادي" في الدورة الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في 30 حزيران/يونيه.
- 61 - وواصلت المفوضية دعم عمل المدافعات عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا، عن طريق تعزيز شبكة المدافعات عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا وفروعها في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، وفرت المفوضية تدريباً عن التمييز الجنساني لفائدة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وظلت المفوضية واحدة من الجهات الفاعلة الدولية القليلة التي قامت بزيارات إلى مرافق احتجاز النساء في الضفة الغربية وغزة.
- 62 - وعملت المفوضية على إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين في عمليات الأمم المتحدة الإنمائية والسلام والأمن، وواصلت تنفيذ برنامجها للاعتماد الجنساني الرامي إلى تعزيز إدماج التحليل الجنساني في جميع جوانب عملها. وحتى الآن، قدّم البرنامج الدعم إلى المكاتب الميدانية للمفوضية في أوكرانيا، والجمهورية العربية السورية، وغواتيمالا، وكمبوديا، وكولومبيا، والأرض الفلسطينية المحتلة.

5 - الأشخاص ذوو الإعاقة

- 63 - قدمت مفوضية حقوق الإنسان الدعم التقني والمالي إلى الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة صاحبة المصلحة في عدد من البلدان بشأن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك بشأن إدماج المعايير الدولية في القوانين المحلية.
- 64 - وأعدت المفوضية تقريراً عن نظم الدعم لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، بما في ذلك كوسيلة لبناء مستقبل أفضل بعد جائحة كوفيد-19⁽¹⁹⁾. وفي شباط/فبراير 2023، وفي سياق مبادرة حقوق الإنسان 75، ركزت المفوضية اهتمامها أيضاً على إنشاء نظم رعاية ودعم قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني وشاملة لمسائل الإعاقة ومراعية للسن.
- 65 - وفي فيجي وغيرها من بلدان المحيط الهادئ، نشرت المفوضية مراجعة للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة إلى جميع مكاتب الأمم المتحدة، أجريت بالتعاون مع منتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة. وفي سانت كيتس ونيفيس والصومال، دعمت المفوضية الجهات الفاعلة الوطنية في إجراء دراسات استقصائية عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم. وفي مقدونيا الشمالية، ساهمت المفوضية في وضع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2023-2026 والتشاور بشأنها.

6 - الميل الجنسي والهوية الجنسية والخصائص الجنسية

- 66 - واصلت مفوضية حقوق الإنسان الدعوة إلى حقوق الإنسان للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الجنس وغيرهم من الأشخاص، بما في ذلك من خلال مبادرة "أحرار ومتساوون"، ومن خلال التعاون التقني، والرصد، والإبلاغ، وبناء القدرات.

(19) A/HRC/52/52.

67 - ودعمت المفوضية كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك في العمل مع آليات حقوق الإنسان والإصلاح القانوني في ألبانيا، وأوغندا، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وتيمور - ليشتي، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسنگال، وصربيا، وغانا، وغيانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وكابو فيردي، وكوستاريكا، وليبيريا، وليسوتو، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، والنيجر، وهندوراس، وهنغاريا.

68 - وأحرزت المفوضية تقدما في تنفيذ معايير السلوك في الأمم المتحدة للتعامل مع الأعمال التجارية في التصدي للتمييز ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين مع الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وشراكة المنتدى الاقتصادي العالمي من أجل المساواة العالمية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

7 - كبار السن

69 - واصلت مفوضية حقوق الإنسان التأثير على المناقشات العالمية التي تسهم في فهم الثغرات في حماية حقوق الإنسان لكبار السن وواصلت تقديم الدعم لولاية الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان. وفي أيار/مايو 2023، نشرت المفوضية ورقة إحاطة بشأن حالة حقوق الإنسان لكبار السن في سياق النزاع المسلح في أوكرانيا.

8 - الأطفال والشباب

70 - في إطار الشراكة المستمرة لمفوضية حقوق الإنسان مع مؤسسة التعليم فوق الجميع ومبادرة "صلتك"، أنجز إعداد مجموعة أدوات المفوضية للدفاع عن حقوق الشباب. وتجري ترجمة مجموعة الأدوات التفاعلية التي وضعت عقب ست مشاورات إقليمية مع الشباب والمجلس الاستشاري للشباب إلى الإسبانية والعربية والفرنسية.

71 - وفي إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، أنشأت المفوضية فريقا استشاريا للشباب يتألف من 12 ناشطا شابا في مجال حقوق الإنسان من مناطق مختلفة. ويشارك الفريق في تصميم وتنفيذ ومتابعة أنشطة مبادرة حقوق الإنسان 75.

72 - وفي آذار/مارس 2023، عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشته السنوية بشأن حقوق الطفل والبيئة الرقمية، بمشاركة مدافعين عن حقوق الطفل والشباب. وساهمت المفوضية أيضا في صياغة المذكرة التوجيهية بشأن مراعاة حقوق الطفل في منظومة الأمم المتحدة.

هاء - المسألة

1 - العدالة الانتقالية

73 - واصلت مفوضية حقوق الإنسان، بالشراكة مع المكتب التنفيذي للأمن العام، قيادة عملية التقيق المشتركة بين الوكالات لمذكرة الأمين العام التوجيهية بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية.

74 - وقدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن عمليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك في إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وببرو، وتشاد، وتونس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسلفادور، والسودان، وغامبيا، وغواتيمالا، وغينيا، وكولومبيا، ولبنان، وليبيا، والمكسيك، واليمن، ومنطقة غرب البلقان.

75 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكن الدعم التقني الذي قدّمته المفوضية نظام القضاء العسكري من إجراء تحقيقات أسفرت عن محاكمة جنرالين من الجيش الكونغولي أمام المحكمة العسكرية العليا في كينشاسا لارتكابهما جرائم ضد الإنسانية عن طريق الاغتصاب. وقدمت المفوضية الدعم من أجل مشاركة أكثر من 30 ضحية اغتصاب في محاكمة أخرى أسفرت عن صدور حكم في أيار/مايو 2023 على زعيم جماعة مسلحة في أوفيرا بالسجن مدى الحياة. وفي أعقاب أنشطة الدعوة، بما في ذلك من جانب المفوضية، اعتمدت الجمعية العامة القرار 301/77، الذي أنشأت بموجبه المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، لتوضيح مصير جميع المفقودين في الجمهورية العربية السورية وأماكن وجودهم وتقديم الدعم المناسب للضحايا والناجين وأسر المفقودين.

2 - عقوبة الإعدام

76 - واصلت مفوضية حقوق الإنسان الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف. وأيدت الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام في تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وزامبيا، والنيجر وإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية في غينيا الاستوائية. وأيد المكتب أيضا دعوة الأمين العام ومداخلته فيما يتعلق بالحالات الفردية التي تنطوي على عقوبة الإعدام، بما في ذلك في جمهورية إيران الإسلامية.

3 - مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

77 - واصلت مفوضية حقوق الإنسان الدعوة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وقدمت المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، وأشركت أيضا منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك بشأن السياسات والتشريعات الوطنية. وتعكف المفوضية أيضا على وضع الصيغة النهائية لتتقيح صحيفة الوقائع رقم 32 بشأن حقوق الإنسان والإرهاب ومكافحة الإرهاب بغية تقديم المشورة العملية إلى السلطات والممارسين وطائفة متنوعة من أصحاب المصلحة بشأن تدابير مكافحة الإرهاب الفعالة والمتوافقة مع حقوق الإنسان.

78 - وقدمت المفوضية المساعدة التقنية وشاركت في عدة إحاطات رفيعة المستوى وعلى مستوى الخبراء للدول بشأن الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة في 22 حزيران/يونيه 2023 (القرار 298/77). وفي كانون الثاني/يناير 2023 ألفت الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان ملاحظاتها خلال الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع التاسع للجنة التنسيق التابعة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب الذي ركّز على "المشهد المتغير في ميدان مكافحة الإرهاب والاستجابة القائمة على الأدلة/المتمحورة حول البيانات لهذا التهديد".

79 - وأجرت المفوضية مشاوراة لمدة يومين مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتبادل أفضل الممارسات والمشورة في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الرامية إلى ضمان احترام وتطبيق المبادئ المتصلة بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

4 - إقامة العدل وإنفاذ القانون

80 - واصلت مفوضية حقوق الإنسان رصد وتدريب وإسداء المشورة لأفراد المؤسسات الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة لتعزيز إقامة العدل وسيادة القانون، بما في ذلك في إثيوبيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وبليز، وبيرو، وتايلند، وتونس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وجورجيا، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وكمبوديا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، وليبيا، ومالي، ومصر، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وموزامبيق، وهايتي، وهندوراس. ففي بليز، قدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى إدارة الشرطة، فنظمت حلقات عمل تدريبية لكبار الضباط بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في أعمال الشرطة، في الفترة من 8 إلى 12 أيار/مايو 2023. وفي هندوراس، قدمت المفوضية المساعدة من أجل وضع واعتماد وتنفيذ إطار قانوني جديد لانتخاب قضاة المحكمة العليا. وفي موزامبيق، دعمت المفوضية إضفاء الصفة القانونية على القضايا ومراجعتها من خلال بعثة محكمة متنقلة في منطقة نزاع، استعرضت فيها 93 حالة، مما أدى إلى إضفاء الشرعية على 23 حالة احتجاج تعسفي ومحاكمة 20 شخصا.

81 - وفي تونس وجنوب السودان وليبيريا وهايتي وهندوراس واليمن قدمت المفوضية المشورة للسلطات بشأن ظروف الاحتجاز ورصدها. وفي اليمن، رُصدت مرافق الاحتجاز في عدن وحضرموت في آذار/مارس وأيار/مايو 2023، وأعقب ذلك دعوة السلطات إلى تحسين أوضاعها. وواصلت المفوضية الدعوة إلى إطلاق سراح اثنين من موظفي الأمم المتحدة احتجزهما الحوثيون في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

5 - حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالمخدرات

82 - تمشيا مع الموقف الموحد لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالمخدرات، واصلت مفوضية حقوق الإنسان الدعوة إلى شطب استخدام المخدرات للاستعمال الشخصي من قائمة الجرائم. ونظمت المفوضية، بالتعاون مع اللجنة العالمية للسياسات المتعلقة بالمخدرات، مناسبة رفيعة المستوى في جنيف بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء السياسات المتعلقة بالمخدرات. وقدمت المفوضية الدعم لاتباع نهج قائمة على حقوق الإنسان إزاء السياسات المتعلقة بالمخدرات في الفلبين وكولومبيا.

6 - الفساد وحقوق الإنسان

83 - عززت مفوضية حقوق الإنسان مشاركتها مع أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز جهود مكافحة الفساد. وأصبحت عضوا في اللجنة التوجيهية للشبكة العالمية لمكافحة الفساد والشفافية والمساءلة في مجال الصحة. وواصلت المفوضية ضمان أن تكون السياسات والقوانين والاستجابات متمحورة حول الضحايا ومتسقة مع التزامات حقوق الإنسان، كما هو الحال في سري لانكا والنيجر. وتجري المفوضية أيضا بحوثا وتحليلات، باستخدام دراسات حالات فردية، تتناول الآثار السلبية للفساد على حقوق الإنسان، مع التركيز على الوقاية وإقامة العدل بفعالية وإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

واو - المشاركة

1 - تعزيز وحماية الحيز المدني والمشاركة الشعبية

84 - دعمت مفوضية حقوق الإنسان الجهود الرامية إلى ضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية مشاركة مجدية وشاملة وآمنة في مختلف عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك في عمل آليات حقوق الإنسان والجمعية العامة.

85 - وعززت المفوضية قدرتها على الرصد فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالحيز المدني. وعملت المفوضية مع شركة Dataminr لتطوير نموذج نكاه اصطناعي يلتقط البيانات اللازمة للكشف عن الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي 30 أيار/مايو 2023، أصدرت المفوضية تقريراً عن آثار التكنولوجيات الجديدة المتصلة بحقوق الإنسان على الحيز المدني في جنوب شرق آسيا⁽²⁰⁾.

86 - ودعمت المفوضية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في إثيوبيا، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وتشاد، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وليبيريا، وليبيا، والمكسيك، وموزامبيق، ونيكاراغوا، وهندوراس. وتقوم المفوضية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوضع إجراءات لتعزيز المساواة والاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

87 - ونظمت المفوضية حلقات عمل تدريبية بشأن سلامة الصحفيين لفائدة أكثر من 11 فريقاً قطريا تابعا للأمم المتحدة، ونفذت دورات تدريبية بشأن الحماية والأمن الرقمي، وتقييم المخاطر، والحماية الذاتية لفائدة المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والمجتمع المدني في تايلند، والعراق، وليبيا، وميانمار. وفي آذار/مارس، نظمت المفوضية، بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، تدريباً على استخدام نهج حقوق الإنسان في وسائط الإعلام والعمل الصحفي في القاهرة لفائدة 25 صحفياً. وفي آذار/مارس أيضاً، نشرت المفوضية تقريراً عن حرية التعبير في اليمن⁽²¹⁾.

88 - وواصلت المفوضية دعم الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان في أداء دورها بوصفها مسؤولة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى التي عينها الأمين العام لقيادة جهود الأمم المتحدة لمنع جميع أعمال التخويف والانتقام التي تمارس ضد المتعاونين مع الأمم المتحدة والتصدي لها، بسبل منها العمل مع الدول وتقديم التوجيه إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

2 - الفضاء الرقمي

89 - في إطار تنفيذ خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي ونداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، واصلت مفوضية حقوق الإنسان وضع توجيهات لكيانات الأمم المتحدة بشأن العناية الواجبة بحقوق الإنسان وأثر التكنولوجيا الرقمية. وكثفت المفوضية دعوتها إلى إدارة المحتوى على الإنترنت استناداً

(20) متاح عبر الرابط التالي: <https://bangkok.ohchr.org/wp-content/uploads/2023/07/OHCHR-TECHCS-SEA2023.pdf>

(21) متاح عبر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/yemen-freedom-expression-may-2021-december-2022>

إلى الحقوق من خلال المشاركة مع الدول وشركات التكنولوجيا، بما في ذلك على أساس تقرير المفوضية السامية عن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي⁽²²⁾.

90 - وعقدت المفوضية مشاورات خبراء، في شباط/فبراير 2023، لمناقشة العلاقة بين حقوق الإنسان وعمليات وضع المعايير التقنية للتكنولوجيا الرقمية الجديدة والناشئة. وجمعت المناقشة، وهي الأولى من نوعها التي صدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان، هيئات وضع المعايير والشركات والمجتمع المدني وغيرهم من الخبراء لاستكشاف كيفية إدماج شواغل حقوق الإنسان في عمليات وضع المعايير التقنية.

3 - العمليات الانتخابية

91 - رصدت مفوضية حقوق الإنسان ونفذت أنشطة دعوة ذات صلة بحقوق الإنسان في سياق العمليات الانتخابية، بما في ذلك في الجبل الأسود، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودومينيكا، وسيراليون، وغامبيا، وغواتيمالا، وغينيا - بيساو، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، وفيجي، وكامبوديا، وكوبا، وليبيريا، وليبيا، وموريتانيا. وأودت المفوضية، في سيراليون وغينيا - بيساو، أفرقة التدخل السريع لرصد العمليات الانتخابية من منظور حقوق الإنسان. وقدمت المفوضية أيضا دورات تدريبية بشأن معايير حقوق الإنسان والإنذار المبكر والإبلاغ في سياق الانتخابات في تايلند وجمهورية الكونغو الديمقراطية وملديف. وفي هندوراس، وبدعم من صندوق بناء السلام، ساعدت المفوضية مكتب المدعي العام في وضع دليل وبروتوكول بشأن التحقيق في العنف الانتخابي.

4 - تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية

92 - ساعدت مفوضية حقوق الإنسان في إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأردن، وأستراليا، وإسواتيني، وأوكرانيا، وباكستان، والبحرين، وبلجيكا، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتركمانستان، وتشاد، والجبل الأسود، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، وزمبابوي، وساموا، والسلفادور، وسيشيل، والفلبين، وفيجي، وكازاخستان، والكاميرون، وكندا، وكوستاريكا، والكويت، وكيريباس، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وميانمار، ونيبال، ونيجيريا، والهند، وهندوراس، ودولة فلسطين وكذلك في كوسوفو. وفي ساموا، تعاونت المفوضية مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للعمل مع الحكومة على تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في الإجراءات المتصلة بتغيير المناخ. ونظمت المفوضية برنامج الزمالات لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" بمشاركة مؤسسات في جورجيا والسلفادور وكينيا وماليزيا.

93 - ونظمت المفوضية برنامج الزمالات لموظفي المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان مما مكن موظفي المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، واللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومحكمة العدل لشرق أفريقيا، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من اكتساب الخبرة في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعزيز التعاون فيما بين هذه الآليات ومع المفوضية.

(22) A/HRC/51/17.

5 - التثقيف في مجال حقوق الإنسان

94 - ركز عمل مفوضية حقوق الإنسان في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الشباب، تمشياً مع البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ودعمت المفوضية إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناسبات، بما في ذلك عن طريق الوصول إلى الآلاف من معلمي الكشافة وشباب الكشافة. وتقوم المفوضية بوضع الصيغة النهائية لمجموعة مواد متعددة الوسائط تتضمن أفلاماً وثائقية عن عمل المربين الشباب في مجال حقوق الإنسان من جنوب أفريقيا، وساموا، وصربيا، وقيرغيزستان، والمغرب، والمكسيك، واليابان؛ وستُطلق مجموعة المواد هذه، التي أُعدت بالشراكة مع منظمة العفو الدولية ومنظمة سوكا غاكاي الدولية، في يوم حقوق الإنسان لعام 2023.

الفصل الثالث

التنظيم والإدارة

- 95 - لا يزال تحقيق قدر أكبر من التنوع في القوة العاملة يسير بخطى سريعة مع تحقيق التكافؤ العام بين الجنسين بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا. وتبذل الجهود لكفالة إحراز تقدم نحو التوزيع الجغرافي العادل وزيادة تنوع المجموعات الإقليمية لتحسين تمثيل الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً.
- 96 - وحدثت المفوضية خططها لمعالجة المخاطر والاستجابة لها لعام 2023، واستعرضت المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان، التي أدرجت في سجل المخاطر المنقح على نطاق الأمانة العامة، وساهمت في تقرير مجلس مراجعي الحسابات وفي رسالة الإدارة التي تحدد مجالات تحسين إدارة المخاطر بالنسبة للمفوضية.
- 97 - وشرعت المفوضية في مشروع لتفويض السلطات إلى المكاتب الميدانية من أجل تجهيز المعاملات في أوموجا للوحدات التالية: المشتريات، وإدارة السفر، وإدارة الأصول، وإدارة الشركاء المنفذين. وستوفر هذه السلطات المفوضة للمكاتب الميدانية المرونة والاستقلالية لاتخاذ قرارات أقرب إلى السكان الذين تخدمهم مع ضمان زيادة المساءلة والإشراف المالي على مواردها.
- 98 - ويشجع المكتب في مشروع التحول الرقمي لتعزيز إمكانية الوصول وإدارة البيانات بكفاءة والرصد الآني. ومن شأن هذا التحول أن يؤدي إلى عمل أكثر فعالية وشفافية وإلى تحسين مشاركة أصحاب المصلحة.

الفصل الرابع

الاستنتاجات

- 99 - إن تحديات حقوق الإنسان التي يواجهها العالم متعددة الأوجه ومتشابكة، وتتطلب حلولاً عالمية وتعاوناً دولياً أقوى. وتتفاقم تداعيات أزمة المناخ ويتسع نطاقها، وتؤثر تأثيراً شديداً على الفئات السكانية المتضررة من الفقر والنزاعات المستمرة وأعمال العنف والنزوح والأزمات الإنسانية.
- 100 - وفي حين لا يزال طريق التعافي من الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 صعباً، يجب على الدول بناء اقتصادات تنهض بحقوق الإنسان بطريقة مستدامة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باستثمار أقصى قدر من الموارد المتاحة في الحماية الاجتماعية، والتعليم الشامل والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والسكن اللائق، ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام المساواة والظلم والتمييز.
- 101 - وأعمال التعصب الديني بأشكالها المختلفة وعدم احترام حرية الدين والمعتقد للآخرين آخذة في الازدياد في أجزاء كثيرة من العالم. وهي تسبب انقسامات خطيرة وانعدام ثقة فيما بين المجتمعات وبين البلدان.
- 102 - ولا يزال التمييز الجنساني والقوالب النمطية الجنسانية متجذرة بعمق في مجتمعاتنا، يفاقمها تراجع كبير في حقوق النساء والفتيات. ويجب بذل كل جهد ممكن لدعم حقوق النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن الكاملة والمتساوية في جميع جوانب الحياة. والاتجاه المتزايد للاعتداءات على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، فضلاً عن زيادة المشاعر والروايات المعادية للمهاجرين والعنصرية وكره الأجانب، لا تؤدي إلا إلى تفاقم العنف والوصم والتمييز، مما يقضي إلى مزيد من الانقسامات. وإضافة إلى ذلك، لا يزال حيز المجتمع المدني يتقلص في جميع أنحاء العالم، حيث يتعرض عدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان للتهديد والمضايقة والتعذيب والقتل لمجرد ممارستهم لحقوقهم.
- 103 - وفي حين ما فتئت إمكانية الاتصال الإلكتروني تمثل تحدياً لشريحة كبيرة من سكان العالم، فقد أحرز تقدم سريع على الجبهة الرقمية. بيد أن هذا التقدم ينطوي على مخاطر جسيمة إذا لم تُقِيم آثاره على حقوق الإنسان ولم تعالج على نحو صحيح، بما في ذلك من خلال اعتماد قواعد تنظيمية مراعية لحقوق الإنسان.
- 104 - وتكمن الحلول لهذه التحديات الكبيرة في إعمال حقوق الإنسان، باعتبارها أفضل أداة وقائية متاحة. فحقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة. وهي أساس السلام والتنمية ويجب أن تفي بها الدول على قدم المساواة ولجميع الشعوب دون تمييز.
- 105 - وفي عام 2023، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، من الأهمية بمكان إبراز القوة التحويلية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي قدم تدابير ملموسة لتوجيه البلدان نحو الاستقرار والازدهار والسلام في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والبناء على الإنجازات التي تحققت منذ ذلك الحين.

106 - وفي عام 2023 وما بعده، ستسعى المفوضية، من خلال مبادرة حقوق الإنسان 75، إلى تعزيز عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة والتطلع إلى المستقبل وتعزيز مجمل منظومة حقوق الإنسان.

107 - وستواصل المفوضية توسيع نطاق آليات حقوق الإنسان والمشاركة معها استراتيجيا، وكفالة إدماج عملها وتقييمها في التحليل والبرمجة والدعوة على الصعيدين القطري والإقليمي، وكذلك في المقر، واستكشاف سبل الاستفادة على نحو أفضل من أنشطة التوعية والتوصيات التي تقدمها الآليات في مجال الوقاية والحماية وفي الحفاظ على السلام، في مجالي التنمية والأمن.

108 - وتواصل المفوضية أداء دور حاسم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بالشراكة مع الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة. وهذه الشراكات أساسية وينبغي المضي في تعزيزها. وتدعم المفوضية أيضا تعميم مراعاة حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، مما يجعلها أكثر اتساقا وفعالية في التصدي للتحديات المعقدة التي يواجهها العالم. وتظهر أهمية المفوضية وأثرها في النهوض بحقوق الإنسان للجميع من خلال الطلب المتزايد على مشاركتها، بما في ذلك في مجال التعاون التقني من جانب الدول وفي مجال تقديم الدعم والمساعدة من جانب آليات مجلس حقوق الإنسان.

109 - وتستجيب المفوضية لهذه المطالب بأكثر قدر ممكن من الفعالية، في حدود مواردها وقدراتها المحدودة. وتواصل تقييم عملها وقد شرعت في تنفيذ برنامج للتغيير التنظيمي للتعجيل بإحراز تقدم في تحقيق إمكاناتها وبناء مفوضية لحقوق الإنسان ملائمة للمستقبل. ويتضمن هذا البرنامج التزام المفوضية بإدماج "خماسية التغيير" التي اعتمدها الأمين العام ومن شأنها أن تعزز قدرة المفوضية السامية على تحقيق نتائج لها أثر إيجابي على حقوق الإنسان لجميع الناس في جميع أنحاء العالم.

110 - وتعرب المفوضية السامية عن تقديرها العميق لثقة الدول ودعمها لعمل المفوضية. وعلى الرغم من أن العمل في مجال حقوق الإنسان هو الركيزة الثالثة للأمم المتحدة، فإنه لا يزال يواجه نقصا كبيرا في التمويل. وتحتاج المفوضية إلى مزيد من الموارد وإلى دعم سياسي أكبر بكثير لمواجهة التحديات المتزايدة التي يواجهها العالم.

111 - وتحت المفوضية السامية الدول على الاعتراف بقيمة الاستثمار في حقوق الإنسان من خلال تزويد المفوضية بالموارد التي تتناسب مع ولايتها العالمية لمعالجة الثغرات المحددة في مجال حقوق الإنسان على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

